أحياناً تكون المركزية مطلوبة!

أجرى الحوار:
حمد العمـــران

إبراهيم بن عبد الله المسند

تاريخ الميلاد: 1379 هـ

المؤهل العلمي: دكتوراة في مجال المكتبات والمعلومات

العمل: وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد للعلاقات الخارجية والمكتبات

انتقلت من العمل في معهد الإدارة العامة بوزارة التربية والتعليم من أجل أهداف تصبو إليها, ما هي هذه الأهداف؟

بالفعل لما أحسن الظن بي المسؤولين في وزارة التربية والتعليم بأن اعمل معهم كأن لي أهداف أطمح إلى تحقيقها ومنها:

1. الارتقاء بمستوى المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية وتطويرها
2. المساهمة في نشر الوعي المعلوماتي والمكتبي
3. تغيير النظرة إلى المكتبات العامة والعاملين فيها
4. إدخال تقنية المعلومات في أعمال المكتبات العامة
5. وضع أسس للتزويد والتنظيم الفني لأوعية المعلومات
6. جعل المكتبة العامة في كل مدينة ومحافظة في بلدنا جزء من المنظومة الثقافية التربوية الاجتماعية لهذه المدينة أو المحافظة

وهل ترى أنك حققتها؟

أعتقد أن المستفيدين والآخرين هم الذين يستطيعون الحكم على ذلك، وعلى أية حال لدى قناعة أنه حصل تغيير في أداء المكتبات العامة، حيث تم اعتماد سياسات ومعايير في مختلف المجالات, وتم إدخال التقنية ولو بشكل بسيط في مجال عمل المكتبات، وهذه مشاهدة وواقع في الميدان الآن.

هل انتقالك من العمل الأكاديمي في معهد الإدارة العامة إلى العمل الإداري في وزارة التربية والتعليم يعطي هذا دلالة على عدم قناعتك بالعمل الأكاديمي؟ أم أنك ترى نفسك أكثر في العمل الإداري؟

بالعكس أنا أعشق العمل الأكاديمي وأعتقد أنه ميدان للعطاء والتأثير، والحمد لله لازلت على صلة بالعمل الأكاديمي من خلال التعاون مع بعض مؤسسات التعليم العالي، ولكن العمل الإداري له طابعة الخاص والذي من خلاله يستطيع الشخص أن يساهم في التطوير والتطبيق بشكل مباشر، وفي الحقيقة أن الخبرة الأكاديمية تثري العمل الإداري والعكس صحيح.

يرى البعض أن قرار المقام السامي القاضي بنقل قطاع المكتبات العامة من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة الثقافة والإعلام يحمل دلالة على إخفاق وزارة التربية والتعليم في أداء هذه المهمة، ما رأيك في ذلك؟

قد يكون السؤال فيه قسوة على وزارة التربية والتعليم وعلى أية حال الوزارة وخاصة في السنوات الست الماضية لم تقصر إطلاقاً في دعم وتطوير المكتبات العامة، واعتقد أن المكتبات العامة تطورت بشكل جيد يلمسه كل من له علاقة بهذه المكتبات وخاصة في المدن المتوسطة والصغيرة.

ولكن هل تحقق المكتبات العامة وخدماتها في المملكة العربية السعودية الحد الأدنى من المعايير الدولية ذات الصلة؟

أنا شخصيا لا أعتقد ذلك والطريق أمامها طويل لكن خطوة الألف ميل تبدأ بالميل الأول، والمكتبات العامة قطعت شوطاً لا باس في هذا المشوار، وأتمنى أن يعطي ارتباط المكتبات العامة بوزارة الثقافة والأعلام مزيدا من الانطلاق والتطوير لها.

لماذا توجهتم لإنتاج برنامج إدارة مكتبات محلي (اليسير) مع كون التجارب السابقة في المملكة لإنتاج الأنظمة المحلية لم تثبت نجاحها، كما أن العائق المالي غير موجود في ظل التجهيز الباهظ الثمن الذي نراه لمراكز مصادر التعلم.

سؤال جيد، وأنا شخصيا مع فكره التخصيص وتشجيع القطاع الخاص في هذا المجال، فنجد أن معظم أنظمة إدارة المكتبات ومراكز المعلومات العالمية أنتجت وطورت عن طريق القطاع الخاص وبتشجيع القطاعات الحكومية والأهلية، ولكن قبل أكثر من خمس سنوات لما بدأنا في وزارة التربية والتعليم نبحث عن نظام لإدارة المكتبات العامة والمدرسية كان لدينا متطلبات عديدة منها:

1. تحقيق أهداف الوزارة بأقل تكلفة مادية
2. وأن يكون البرنامج سهل الاستخدام ويؤدي كافة الوظائف من غير تعقيد، حيث إن معظم العاملين في المكتبات التابعة للوزارة من غير متخصصين في مجال المكتبات وتنقصهم بعض المهارات التقنية.

لذلك وبعد دراسة الأنظمة المتاحة في السوق وجدنا أن الأنظمة منخفضة الثمن والتكلفة لا تلبي احتياجات مكتباتنا، كما أن الأنظمة ذات التكلفة العالية (شراء وصيانة وتدريب) لا تتناسب معارف ومهارات العاملين في مكتباتنا بحيث لا يستطيعون التعامل معها، لهذا تم اتخاذ القرار بأن يستفاد من الميدان التربوي لوجود

تجارب قائمة، وتم تطويرها والحمد لله فبرنامج اليسير الآن يحقق متطلبات المكتبات التابعة للوزارة ويتم تطويره باستمرار حتى وصل الآن إلى الإصدار الثالث.

ما رأيك في المركزية في العمل؟ ولماذا لم تقم وزارة التربية والتعليم بتحرير نفسها من القيود التي أثقلتها، وربما لم تقم بها على الوجه الذي يرضى الجميع عنها في مجال الفهرسة والتجهيز والتزويد ؟

أحياناً المركزية مطلوبة في بعض الأعمال وخاصة إذا كان هناك هدر اقتصادي من جراء تكرار العمل في أكثر من موقع، وكذلك من أجل الحفاظ على المعيارية والجودة، ولكن توزيع العمل وإعطاء الثقة للآخرين ومراعاة الحاجة والنوع لكل منطقة أو بيئة باستخدام نمط اللامركزية مطلوب بل ومندوب إليه.

والوزارة في مجال التنظيم الفني (الفهرسة والتصنيف) وحيث إن الوعاء الواحد تؤمن منه أحياناً عشرة الآلف نسخة توزع على مناطق المملكة، فأعتقد أن معالجته مركزياً قد تكون أجدى اقتصادياً وفنياً كما تؤدي إلى تفرغ العاملين في الميدان إلى التركيز على الخدمات المباشرة للمستفيد خاصة في ظل ندرة العاملين المؤهلين.

أما بالنسبة للتزويد فهناك ظروف أجبرتنا على المركزية في تأمين أوعيه المعلومات ومنها: التوجيه بان يكون هناك لجنة فحص واختيار مركزية, قلة الموارد المالية المخصصة, عدم توافر مكتبات أو موزعين لهم القدرة على المنافسة في بعض مناطق المملكة. ولكن هناك فكرة بأن يكون هناك قوائم

كثيرة ومتنوعة توزع على المناطق لتأمين ما يستطيعون تأمينه من هذه القوائم بما يناسب بيئتهم.

تعلمون أهمية التأهيل والتدريب المستمر أثناء العمل للمكتبين للقيام بالمهام المنوطة بهم وخصوصاً في هذا العصر المعلوماتي. فماذا علمت الوزارة من أجل تأهيل أمناء المكتبات العامة والمدرسية؟

نعم التأهيل مهم جداً وقد عملنا جاهدين بأن يكون هناك دورات تدريبية موجهة للعاملين في المكتبات العامة والمدرسية ومن ذلك:

1. الاتفاق مع معهد الإدارة العامة فروعة في الرياض والدمام وجدة بتنفيذ برنامج خاص للوزارة، وقد نفذ في كل من الرياض والدمام.
2. إحاطة إدارات التربية والتعليم بالمناطق والمحافظات بالبرامج التدريبية في مجال المكتبات المتاحة في معهد الإدارة العامة وفروعه.
3. تشجيع العاملين في المكتبات للالتحاق بالبرامج التدريبية التي يقدمها القطاع الخاص وذلك بتزويدهم بقوائم البرامج التي تصل إلى الوزارة بشكل أو بأخر وكذلك دفع رسوم هذه الدورات قدر المستطاع.
4. تنفيذ دورات تدريبية للعاملين في مجال المكتبات في مراكز التدريب التربوي المنتشرة في إدارات التربية والتعليم في المملكة.

وهنا أحث زملائي العاملين في المكتبات العامة والمدرسية على تطوير أنفسهم والسعي للالتحاق بدورات تدريبية مشتركة، والمبادرة في ذلك وعدم الانتظار حتى يأت لهم شئ من الوزارة.

كيف ترون مستقبل المكتبات السعودية في العصر الرقمي؟ وهل تعتقدون أننا مهيئون لهذا العصر مادياً وبشرياً وتقنياً؟

أعتقد أن المكتبات في المملكة العربية السعودية سباقة في هذا المجال، وخاصة المكتبة الوطنية والمكتبات الجامعية والمتخصصة، وهذه الفئات من المكتبات لديها الكفاءات البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع مثل هذا النوع من المكتبات (الرقمية) كما أن لديها مصادر التمويل اللازمة.. أما بالنسبة للمكتبات العامة والمدرسية فهي تسير في الطريق الصحيح ولكن تحتاج إلى بعض الوقت والمزيد من الدعم المادي والتقني.

من خلال إدارتكم لقطاع المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية وفي ظل معرفتكم بالظروف التي تحيط بها، متى في رأيكم سنرى مكتبة عامة نشيطة في كل مدينة وقرية وحي في المملكة العربية السعودية؟

في الحقيقة يوجد الآن في معظم مدن ومحافظات ومراكز المملكة العربية السعودية مكتبات عامة تؤدي وتقدم خدمات معلوماتية لا بأس بها.

ولكن هل هذا هو الطموح؟

أصدقك القول بأن طموحنا أكبر من ذلك بكثير فنحن نطمح أن يكون في كل تجمع سكان في المملكة من المدن إلى أحياء المدن مكتبات ومراكز ثقافية تقوم بدورها الثقافي والمعلوماتي التوعوي لأبناء المجتمع. ولعل ذلك يكون قريبا بأذن الله خاصة بعد إنشاء وزارة الثقافة والإعلام والتي نأمل منها الكثير. كما أننا في السابق لم نكن نركز على كم المكتبات العامة وافتتاح المزيد منها بل كنا نركز على النهوض بالخدمات التي تقدمها هذه المكتبات حتى تتغير النظرة لها، وفي الحقيقة هناك إشكالية أخرى في المجتمعات النامية وهي قلة الوعي الثقافي والمعلوماتي بأهمية المكتبات والاستفادة من خدماته, وهذه إشكاليه مرتبطة بوعي المجتمع وتربيته وثقافته.

أخيراً، كنت أحد أعضاء مجلس إدارة جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، هل أنت راض عما حققته الجمعية بالنسبة لتطوير المكتبات في المملكة العربية السعودية في الفترة الماضية؟

تمام الرضا ولله الحمد، خاصة إذا أخذ في الحسبان أن الفترة الماضية من عمر الجمعية يعتبر فترة تأسيس واثبات وجود، وفي خلال هذه الفترة التأسيسية استطاعت الجمعية أن تعرف بنفسها من خلال المؤتمرات التي عقدتها والنشرات التي أصدرتها واللقاءات التي أقامتها، وتوج ذلك كله بموافقة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز بأن يكون الرئيس الفخري للجمعية مما سيمكنه بإذن الله من المضي قدماً في خدمة المهنة والمنتسبين لها.

كما أن كلي ثقة في أعضاء مجلس الإدارة الجديد بأنه سيواصل المسيرة، بل سوف تشهد الفترة الماضية بإذن الله برامج ومشروعات ونشاطات جديدة وإبداعية.

هل من كلمة أخيرة؟

أولاً أتقدم بالشكر لهيئة التحرير بالمعلوماتية على استضافتي في هذا الحوار الذي أتمنى أن يكون قد أجبت فيه على أسئلتكم بالشكل الذي يجعل الأمور أكثر وضوحاً.

ثانياً أعتقد أن العمل في مجال المكتبات قائم على التعاون والتكامل بين مختلف قطاعات المكتبات وهذا ما نصبو إلى أن نصل إليه في المستقبل القريب